

أثر النظام الجبائي الالكتروني في الحفاظ على استقرار مردودية التحصيل الضريبي في ظل أزمة جائحة الكورونا

دراسة حالة: نظام جبايتيك بمديرية كبريات المؤسسات

**The impact of the electronic tax system in maintaining the stability of the cost-effectiveness of tax collection in light of the Corona pandemic crisis
Development case study of: jibaya'tic system in the Major Institutions Directorate**

- سيليني جمال الدين: مخبر تحديات النظام الضريبي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية، جامعة البليدة2، ed.silini@univ-blida2.dz

- طالي محمد: مخبر تحديات النظام الضريبي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية، جامعة البليدة2، m_talbi@yahoo.com

تاريخ النشر: 2021/01/20

تاريخ القبول: 2020/11/24

تاريخ الإرسال: 2020/08/20

ملخص

تهدف هذه الدراسة الى بيان أثر تطبيق النظام الجبائي الالكتروني على استقرار مردودية التحصيل الضريبي في ظل أزمة جائحة الكورونا بالجزائر، حيث تناولت الدراسة في شقها النظري الإطار المفاهيمي للتحصيل الجبائي والتعريف بمشروع النظام الجبائي الالكتروني المستحدث بمديرية كبريات المؤسسات، أما في الجانب التطبيقي فقد تم اعداد استبيان تم توزيعه على مستوى مديرية كبريات المؤسسات، ليشمل عينة من الإداريين والمكلفين بدفع الضرائب، وذلك لمعرفة مدى فعالية هذا النظام في ضمان تدعيم الخزينة العمومية بموارد التحصيل الضريبي دون أي تعطل بسبب أزمة جائحة الكورونا. حيث أظهرت النتائج عدم تضرر عملية التحصيل الضريبي على مستوى مديرية كبريات المؤسسات بفضل هذا النظام الالكتروني الجبائي. بل هي الإدارة الجبائية الوحيدة التي استمر بها التحصيل ولم يتأجل أو يتعطل على عكس باقي الإدارات الجبائية.

الكلمات المفتاح: نظام جبائي الكتروني، تحصيل الضريبي، جائحة الكورونا، خزينة عمومية.

تصنيف JEL: M15، K34، I18، E62.

Abstract

This study aims to demonstrate the impact of the application of the electronic tax system on the stability of the cost-effectiveness of tax collection in light of the Corona pandemic crisis in Algeria. It was distributed at the level of the Major Institutions Directorate, to include a sample of administrators and taxpayers, to know how effective this system is in ensuring that the public treasury supports tax collection resources without any disruption due to the Corona pandemic crisis. The results showed that the tax collection process at the level of the Major Institutions Directorate was not affected by this electronic tax system. Rather, it is the only tax administration in which collection continued, and was not postponed or suspended, unlike the other tax administrations.

Keywords: Electronic tax system, Tax collection, Corona pandemic, public treasury.

Jel Classification Codes : M15, K34, I18, E62.

- مقدمة:

من خلال الواقع الاقتصادي الصعب الذي تعيشه الجزائر جراء أزمة جائحة الكورونا وفي اطار التقدم التكنولوجي السريع والمستمر كانت السلطات الجزائرية قد اتجهت في وقت سابق الى استراتيجية مواكبة الأنظمة العالمية ونقل تجربتها للجزائر في كافة المجالات وكانت قد تبنت نظام جبائي الكتروني في اطار مشروع عصرنه الإدارة، حيث يمس هذا النظام كل من عمليات تأسيس الضريبة والتصريح بها ونهاية بتحصيلها في ظروف سلسلة وملائمة ، وعلى اعتبار الإدارة الضريبية الممثل القانوني للدولة والمشرع الجزائري في مراقبة التصريجات الجبائية وجمع الضرائب، فان مثل هذه الأنظمة تسمح بتوفير الوقت وتفادي الأخطاء الجبائية والسرعة في تحصيل مستحقات المكلفين وصبها في الخزينة العمومية، وكذلك تساهم بشكل كبير في تفادي عديد التكاليف الجبائية الناجمة عن تحصيل الضرائب من المكلفين، وتقريبهم من الإدارة وتشجيعهم على الدفع الالكتروني دون التنقل الى أبعد المسافات ومنحهم الثقة بأنهم يتعاملون مع إدارة ضريبية حيادية وشفافة، تسير وفق متطلبات الإدارة الحديثة التي تمتاز بتطوراتها اليومية وباستخدام تكنولوجيا المعلومات وبالاعتماد على السرعة في تطبيق الإجراءات والمستجدات الجبائية.

إشكالية البحث:

ما مدى تأثير النظام الجبائي الالكتروني على استقرار مردودية التحصيل الضريبي في ظل أزمة جائحة الكورونا؟

فرضيات الدراسة:

- النظام الجبائي الالكتروني حافظ وبنجاح على استقرار مردودية التحصيل الضريبي في ظل أزمة جائحة الكورونا.
- العمل بالنظام الجبائي الالكتروني يساهم في تسهيل إجراءات عملية التحصيل الضريبي في ظل أزمة جائحة الكورونا.

منهجية الدراسة:

- في إطار تحليل ومعالجة إشكالية الدراسة وبهدف اختبار صحة الفرضيات اعتمدنا في بحثنا على المنهج التحليلي في تحليل البيانات والمعلومات المتحصل عليها واستنباط المفاهيم المتعلقة بالدراسة، ومن أجل الوقوف على الجانب التطبيقي سنعتمد على أداة استمارة استبيان لجمع المعلومات اللازمة ثم تحليل النتائج المتحصل عليها باستخدام برنامج SPSS.

أهمية الدراسة:

ترجع الأهمية العلمية للدراسة نظرا للأزمة الاقتصادية الكبيرة التي سببتها جائحة الكورونا وشح الموارد المالية، وكنتيجة للتطورات التكنولوجية الهائلة في هذا العصر الذي سمي عصر المعلومات والاتصالات، أو عصر الثورة الرقمية، تأتي الأهمية العلمية للدراسة للتعرف على مدى فعالية هذا النظام الجبائي الالكتروني لتحقيق النجاعة الجبائية، وعدم تضرر موارد

التحصيل الضريبي وتطبيق جزء بسيط من عملية الرقابة الجبائية الالكترونية ولتقييم مدى نجاح هذا النظام في تسيير هذه الأزمة في الجزائر.

أهداف البحث:

تهدف من خلال هذه الدراسة الى:

- ابراز ماهية التحصيل الضريبي وأهميته لتغطية النفقات العامة.
- التطرق الى إجراءات التحصيل الضريبي المتبعة في الإدارة الضريبية.
- التعريف بمشروع النظام الجبائي الالكتروني جبائتك كنموذجا للعصرنة.
- ابراز فعالية هذا النظام في ضمان استقرار مردودية التحصيل الضريبي رغم جائحة الكورونا.

الدراسات السابقة:

لكي يكون البحث ذا قيمة يجب أن يركز على دراسات وبحوث سابقة، تكون قد تناولت هذه الدراسة أو جزئية من جزئياتها وعلى هذا الأساس سوف نعرض مجموعة من الدراسات التي تناولت الأنظمة المعلوماتية في الإدارة الجبائية وأثرها على التحصيل:

- دراسة حراش إبراهيم: جاءت تحت عنوان **عصرنة إدارة الضرائب في ظل الإصلاح الإداري**، حيث تناولت هذه الدراسة خطوات اصلاح الإدارة الضريبية وتطبيق الأنظمة المعلوماتية داخل هذه الإدارة، حيث هدفت هذه الدراسة الى معرفة أهم الإصلاحات المطبقة في إطار مشروع العصرنة، وأهم الإجراءات والأليات المستحدثة في هذا الإطار. (حراش ، 2015)
- دراسة بلال كيموش وعبد الرزاق سايل: التي كانت بعنوان **التجربة الجزائرية في مجال عصرنة وإصلاح الإدارة الجبائية**، حيث تناولت هذه الدراسة الى المقاربة التي تبنتها الجزائر من أجل عصرنة ادارتها الضريبية وتحديثها، حيث أبرزت الدراسة طبيعة الإدارة الضريبية الحالية، وسلطت الضوء على أهم الجهود المبذولة من طرف الجزائر لتحسين بيئتها الجبائية. (كيموش و سايل ، 2019)
- نور الدين بربار وفتيحة بلجيلالي: كانت بعنوان **أثر تطبيق الإدارة الالكترونية على تحسين جودة خدمات مصالح الضرائب في الجزائر**، هدفت هذه الدراسة الى قياس الأثر المترتب من جراء تطبيق الإدارة الالكترونية على جودة الخدمات التي تقدمها إدارة الضرائب، وكانت الدراسة على عينة من المديرات الولائية والذي تبين في الأخير أن تطبيق هذه الإدارة يساهم وبشكل كبير في تحسين جودة الخدمات والحد من بعض المظاهر السلبية كالتهرب الضريبي. (بربار و بلجيلالي فتيحة، 2019)

1.I- ماهية التحصيل الضريبي :

لقد تعددت تعريفات التحصيل الضريبي على مر الأزمنة وعلى اختلاف الاقتصادات ورغم كل الظروف التي طرأت على العالم من حروب وأزمات اقتصادية لكن بقي التحصيل الضريبي لزاما ومحل تدعيم وأولوية لدى الحكومات ومن خلال هذا سوف نتطرق لاستعراض أهم المفاهيم الخاصة بالتحصيل الضريبي وضوابطه.

1.1.I- تعريف التحصيل الضريبي :

يمكن تعريف التحصيل الضريبي على أنه " مجموع العمليات التي ترمي الى نقل مبلغ الضريبة من ذمة الممول الى الخزانة العامة. أي استيفاء الدولة لدين الضريبة" (ميلاد يوسف، 2004، صفحة 173)

كما عرف على أنه "مجموع العمليات التي تقوم بها الإدارة المالية في سبيل وضع القوانين والأنظمة الضريبية موضع التنفيذ وبالتالي إيصال حاصلات الضرائب الى خزينة الدولة". (زغدود، 2006، صفحة 190)

وعرف كذلك على أنه " جملة من الإجراءات سواء كانت إدارية أو تقنية والتي يتم من خلالها نقل دين الضريبة من المكلف الى الخزينة العمومية" (Beltrande, 1997, page 45)

وعرف بأنه " كل العمليات التي تؤدي الى نقل قيمة الضريبة المستحقة من المكلف الى خزينة الدولة، حيث تتبع إدارة الضرائب طرقا لتحصيل الضرائب عن طريق أجهزة مختصة وكذلك في تحديد المواعيد الملائمة لأداء الضريبة وذلك للتسهيل على المكلف دفع القيمة المستحقة " (عبد المنعم، المالية العامة والسياسات المالية 1982، صفحة 38)

2.1.I- قواعد التحصيل الضريبي :

يقصد بقواعد التحصيل الضريبي تلك القواعد التي حددها المشرع الجبائي لتحصيل الدين الضريبي من وتحويله من على عاتق المكلف الى خزينة الدولة، والتي يمكننا أن نختصرها في ثلاثة قواعد مهمة الواقعة المنشأة للضريبة، الملائمة في التحصيل، وكذلك الاقتصاد في نفقات التحصيل.

أ. الواقعة المنشأة للضريبة (Le Fait Générateur de l'impôt) :

يلزم لتحصيل الضريبة تحقق الواقعة المنشأة للضريبة أي نشوء الدين في ذمة المكلف، فالحصول على الربح التجاري أو الصناعي أو توزيع أرباح الأسهم وفوائد السندات أو الحصول على الراتب كلها تشكل الوقائع المنشأة للضريبة، أما الإجراءات التي تتخذها الإدارة الجبائية فيقتصر دورها على تحديد قيمة المبلغ الواجب دفعه من طرف المكلف، وعليه يجب هنا التفرقة بين تحقق الواقعة المنشأة للضريبة اللازمة لتحصيلها وبين تحديد مقدار الضريبة الذي هو اجراء لا ينشئ أي حق بالضريبة ولتحديد الواقعة المنشأة للضريبة أهمية كبيرة من حيث المحاسبة على السعر الذي كان ساريا وقت تحقق الواقعة المنشأة، فان جرى تغيير في سعر الضريبة مثلا فلا يسري السعر الجديد مبدئيا، اذ كانت الواقعة المنشأة قد توفرت قبل تغيير السعر وذلك ما لم يتضمن القانون نصوص تغير ذلك. (زغدود، 2006، صفحة 233)

ب. الملائمة في التحصيل الضريبي: (أدري، 2009-2010، صفحة 07)

حتى يكون التحصيل الضريبي فعال وناجع، لا بد أن تتميز اجراءاته بالبساطة، ومواعيده وأساليه تتلائم مع الظروف التي يعيشها المكلف بدفع الضريبة، حيث لا يتضرر هذا الأخير عند دفع الضريبة "أدم سميث" في هذا الميدان يؤكد على ضرورة هذا المبدأ، فعلى الضريبة أن تكون محصلة في الأوقات والظروف وبالطرق الأكثر ملائمة للمكلف بدفعها. اذن ففي هذا السياق يجب أن يكون التحصيل الضريبي في وقت مناسب يخدم كلا الطرفين، فلا يضر المكلف بالضريبة ولا يترتب عنه اضرار بالخبزينة العمومية. ولتحقق ذلك يستدعي توفر بعض الشروط نذكر منها ما يلي:

- يجب أن يتصف النظام الجبائي بالشفافية، مما يسمح للمكلف بالضريبة بالتعرف على الضريبة التي هو مطالب بدفعها وتحديد قيمتها إذا لم يمكن حسابها معقدا بالطبع.

- بالنسبة للضرائب غير المباشرة تتميز باندماجها في سعر السلعة، لهذا يعتبر وقت شراء أحسن الأوقات ملائمة للمكلف بالضريبة، بحيث يكون قادرا على الدفع لأنه سيختار وقت الشراء الذي يناسبه.
- أما بالنسبة للضرائب المباشرة لا بد من اتباع طريقة الدفع بالتقسيط على فترات تتلائم مع فترات السيولة النقدية التي يتوفر عليها المكلف بالضريبة.
- يجب أن تنظر مصالح الإدارة الجبائية الى المكلفين بالضريبة وخاصة منهم الذين يعانون مشاكل مالية تمويلية باهتمام، ومحاولة تسوية وضعيتهم في الأجل الممكنة دون الاضرار بنشاطهم العادي.

فيما يخص النظام الضريبي الجزائري وعلى مستوى الإدارة الجبائية الجزائرية، فنلاحظ أن هذا المبدأ الملائمة في التحصيل الضريبي يبقى محترما نسبيا، فاذا نظرنا الى الضرائب على المرتبات والأجور فإنها تقتطع من المنبع أي من الأجر وقت دفع المرتب، أي عند نهاية كل شهر، فهو أفضل وقت بالنسبة للموظفين والأجراء، و "الاقطاع من المنبع" يعفيهم من إجراءات الدفع حيث تتكفل بذلك المؤسسة التي توظفهم.

أما إذا نظرنا الى الضريبة على الدخل الاجمالي (IRG) أو الضريبة على أرباح الشركات (IBS)، فان تلك الضرائب تدفع على أقساط مما يخفف من وقعها على خزينة المؤسسة أو الشركة

ت. الاقتصاد في نفقات التحصيل الضريبي: (أدري، 2009-2010، صفحة 08)

تخفيض نفقات التحصيل الضريبي يبقى ضرورة ملحة ولازمة على الإدارة الجبائية، بحيث يكون الفرق ما بين ما يدفعه المكلف بالضريبة وما تحصله الإدارة الجبائية أقل ما يمكن، لأن أي زيادة في نفقات الضريبة سيؤثر سلبا على التحصيل الضريبي وبالتالي إيرادات الخزينة العمومية، أو بتعبير آخر كلما قلت نفقات التحصيل الضريبي كلما كانت المردودية الجبائية أحسن وأهم.

وعلى هذا الأساس يهدف مبدأ الاقتصاد في نفقات التحصيل الضريبي الى زيادة ووفرة حصيلة الضرائب، الا أن هذا المبدأ يبقى تطبيقا نسبيا وهذا راجع الى التنظيم التقني للضرائب يتطلب عدة عمليات وتقنيات جد معقدة في بعض الأحيان، اذ يشتمل على تحديد وعاء الضريبة تصفية الضريبة لتتبعها بعد ذلك عملية التحصيل، بالإضافة الى عملية المراقبة الجبائية للتأكد من صحة التصريحات المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة الى مصالح الإدارة الجبائية.

كل هذا يتطلب وجود جهاز اداري معتبر، وتوسع الجهاز الإداري سيؤدي بدون شك الى ارتفاع نفقات الإدارة الجبائية، نفقات التسيير ونفقات التجهيز على حد سواء. اذن هذا التوسع وارتفاع النفقات يؤثر سلبا على المردودية الجبائية وبالتالي على التحصيل الضريبي.

I.1.3-أساليب وأليات التحصيل الضريبي المتبعة من طرف الإدارة الضريبية :

أسلوب وألية التصريح عن طريق الوفاء المباشر: تعتبر هذه الطريقة الأصل العام في تحصيل الضرائب، اذ يتوجه المكلف بالضريبة من تلقاء نفسه الى قبضة الضرائب لدفع الأموال المستحقة عليه وفي الأجل القانونية وذلك من خلال الاعتماد على أسلوب التصريح المباشر. (زناي، 2011-2012، صفحة 23)

حيث يلتزم المكلف بدفع الضريبة من تلقاء نفسه دون مطالبة الإدارة له بأدائها، وذلك من واقع التصريح الذي يقدمه عن ثروته أو دخله أو بعد إتمام الربط النهائي للضريبة أو صدور الورد أو قرار الربط الخاص بذلك مثلما هو الحال لبعض الضرائب المباشرة مثل (الضريبة على الدخل الإجمالي)، ويتضح من ذلك أن الوفاء المباشر قد يتم على دفعة واحدة أو على عدة أقساط وقد يكون دين الضريبة ملزما بنص القانون فلا خيار للممول أو الإدارة الضريبية فيه، أو قد يمنح القانون الإدارة الضريبية سلطة الاتفاق مع الممول على عدد ومقدار ومواعيد الأقساط في حدود معينة للدفع، كما أن الوفاء

المباشر لدين الضريبة يتم عن طريق قيام الممول بلصق طوابع الدمغة فبمجرد تحديد دين ضريبة الدمغة وفقا لنوع وقيمة ومساحة المحرر يقوم الممول بالوفاء مباشرة عن طريق شراء الأوراق المدموغة أو طوابع الدمغة اللازمة ولصقها على العقود والمحركات. (عبد المنعم، السياسة العامة والسياسة المالية، 1999، صفحة 154)

أ- أسلوب التحصيل عن طريق الأقساط المقدمة:

في سبيل تخفيف العبء الضريبي على المكلفين بالضريبة تلجأ السلطات الضريبية الى وضع تقنيات الأقساط، حيث تتيح أمام المكلف دفع قيمة الضريبة التي سوف تستحق في شكل أقساط قد تكون شهرية أو ثلاثية أو سداسية، حيث بموجبها يلتزم المكلف بدفع هذه الأقساط في الأجل المحددة من طرف الإدارة الضريبية، وفي نهاية السنة تجري عملية المقاصة بين قيمة الأقساط المدفوعة وقيمة الضريبة المستحقة من خلال قسط التسوية، ما تجدر الإشارة اليه أن المشرع الجزائري قد أخذ بهذه التقنية في العديد من الضرائب المفروضة على غرار الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات... الخ. هذا الأسلوب يخفف من وقع الضريبة على المكلف وتجعل أداءها سهلا وميسورا، كما أنها تضمن للخزينة موارد مالية مستمرة على مدار السنة. (بوزيدة، 2007، صفحة 37)

ب- بالنسبة للتسيقات على الحساب للضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الاجمالي:

فيما يخص المكلفين بالضريبة غير الأجراء الذين قيدوا في جدول السنة السابقة بمبلغ يفوق 1500 دج، يتم أداء ضريبة الدخل، استثناء لأحكام المادة 354، بدفع تسيقين (02)، من 20 فبراير الى 20 مارس، ومن 20 مايو الى 20 يونيو من السنة التي تلي السنة التي حققت الأرباح أو المداخيل المعادة كأساس لحساب الضريبة. يجب على الأشخاص الطبيعيين والملحقين حديثي العهد بالنشاط والذين تم ادراجهم في الجداول، أن يقوموا من تلقاء أنفسهم بأداء التسيقات الوقتية، على أساس الحصص التي كان من المفروض أن تطلب منهم أثناء السنة الضريبية الأخيرة، لو فرضت عليهم الضريبة على أساس الأرباح أو المداخيل المماثلة لتلك المحققة خلال سنتهم الأولى للنشاط. (المادة 355، 2019)

يساوي مبلغ كل تسيقة 30%، من الحصص الضريبية المفروضة على المكلف بالضريبة.

أما بالنسبة للضريبة على أرباح الشركات فتدفع طوعيا ضمن ثلاثة تسيقات، قبل 20 مارس، قبل 20 يونيو، وقبل 20 نوفمبر. (المادة 164، 2019)

ت- أسلوب التحصيل عن طريق الاقتطاع من المنبع: (عفيف، 2013-2014، صفحة 17)

كما تلجأ الإدارة الضريبة بصدد تحصيل الضريبة الى طريقة الاقتطاع من المنبع التي تتميز عن غيرها من طرائق الجباية من ناحية لجوء الإدارة الضريبية الى تطبيقها في اللحظة التي يحصل فيها الممول على الدخل الأمر الذي يؤدي الى تزويد الدولة تباعا بحصيلة ضريبية مستمرة.

وتنطوي طريقة الحجز من المنبع على تكليف "شخص ثالث" تربطه بالممول الحقيقي علاقة، فيقوم بحجز قيمة الضريبة المستحقة وتوريدها رأسا للخزينة العامة. وتكون هذه العلاقة اما علاقة دين كما في حالة إيرادات القيم المنقولة (الصكوك المالية)، حيث تعتبر الشركة المزرعة لأرباح الأسهم بمثابة مدين للمستفيد. أو أن تكون علاقة تبعية كما في حال استحقاق

الأجور والمرتببات، فتواجه الإدارة الضريبية بصدد هذه الطريقة شخصين مختلفين، أولهما الممول الحقيقي الذي يقع عليه عبء الضريبة وثانيهما المكلف بجباية الضريبة وتوريدها للخزينة العامة.

ولا يخفى ما تنطوي عليه هذه الطريقة من مميزات لكل من الإدارة الضريبية والممولين. ذلك أنها تعد أكثر طرق الجباية ملائمة للخزينة العامة لما تحققه من وفرة في الحصيلة والحيلولة دون التهرب من أداء الضريبة. علاوة على تزويدها للخزينة العامة بسيل متدفق من الموارد على مدار السنة. هذا في الوقت الذي يعاب على هذه الطريقة أنها تعتمد في جبايتها على شخص ثالث غير الإدارة الضريبية، قد لا يكون على علم تام بقوانين الضرائب وأحكامها، مما يؤدي الى احتمال عدم توفيقه في تفسير الأحكام وفي تقدير قيمة الضريبة التي يتعين استقطاعها وتوريدها الى الخزينة العامة، الأمر الذي قد يؤدي الى ضياع بعض حقوق الخزينة العامة، أو الى استقطاع ضريبي يزيد عما يجب أن يتحمله الممول.

ث- أسلوب التحصيل بالدمغة:

يحدث كثيرا بالنسبة للضرائب على التداول، بحيث يأخذ تحصيل الضريبة صورة شراء طوابع أو أوراق مدموغة أو التزام بقيد أو تسجيل بعض الأعمال في السجلات، وتدفع الضريبة بهذه المناسبة وتطبق طريقة الدمغة بصورة واسعة الانتشار في مجال جباية الرسوم. (زغود، 2006)

I.1.4- ضمانات التحصيل الضريبي : (دواي، 2005-2006، صفحة 31-32)

كما هو معلوم أن التحصيل الضريبي يعني جباية المحصول الضريبي وإدخال الإيرادات الجبائية الى خزينة الدولة، هذه الأخيرة لديها التزامات تتمثل في تغطية نفقاتها العامة، وحتى تضمن الدولة الحصول على مستحقاتها من الضرائب، فقد حدد التشريع الجبائي للخزينة العمومية العديد من الضمانات، ومن أهمها نذكر ما يلي:

النص على حق الامتياز لدين الضريبة على معظم الديون الأخرى، حيث يستوفي دين الضريبة قبل غيره من الديون، ويكون للإدارة الجبائية حق المتابعة للحصول على المبالغ المستحقة ضمانا للتحصيل الضريبي.

تقرير حق اصدار أمر بالحجز الإداري على الممتلكات ضد المكلفين بالضريبة الذين يتأخرون ويرفضون دفع دين الضريبة، ويعتبر هذا الحجز حجزا تحفظيا ولا يجوز التصرف في هذه الممتلكات الا إذا رفع الحجز بحكم من المحكمة أو بقرار من المدير العام للضرائب.

منح المشرع للموظفين المختصين على مستوى المصالح الجبائية حق الاطلاع على الوثائق والأوراق والدفاتر المحاسبية التي يتعامل بها المكلف بالضريبة، من أجل تمكينهم من تحديد مبلغ الدين وقد وضع المشرع سلسلة من العقوبات على من يعرقل استخدام هذا الحق سواء بالامتناع أو الاتلاف قبل انقضاء مدة التقادم التي يسقط بعدها حق الإدارة الضريبية.

تفرض قاعدة "الدفع ثم الاسترداد"، وهي قاعدة مقررة في التشريع الجبائي حيث يلتزم المكلف بدفع دين الضريبة الى الجهة المختصة ثم يستطيع أن يطعن في فرضها أساسا أو في مقدارها أو حتى استردادها والغرض من ذلك استقرار المعاملات الجبائية ومراعاة مصلحة خزينة الدولة، وحتى لا يستغل المكلفون حقهم في الطعن ويتأخرون بذلك عن دفع دين الضريبة.

I.2- النظام المعلوماتي الالكتروني للتحصيل جبايتك نموذجا للعصرنة :

بلغت تكلفة تمويل هذا البرنامج ما قيمته 28.5 مليون أورو، تساهم من خلاله المجموعة الأوربية بمبلغ 25 مليون أورو، والمبلغ المتبقي 3.5 مليون أورو يتحمله المستفيد أي (الجزائر).

1.2.I - عرض ميزانية تمويل البرنامج : من خلال الجدول الموالي سوف نستعرض ميزانية تمويل برنامج MARA
الجدول رقم (01): ميزانية وطريقة تمويل برنامج (MARA):

المجموع		المستفيد "الجزائر"		اللجنة الأوروبية	البيان
	%	المبالغ بالأورو	%	المبالغ بالأورو	التخصيص الوزاري
3600000	/	/	14	3600000	وحدة دعم البرنامج (UAP)
14000000	/	/	56	14000000	المساعدة التقنية الدولية
3300000	/	/	13	3300000	المساعدة التقنية المحلية
550000	7.1	25000	1	300000	مدير المشروع والمسؤولين الميدانيين
4000000	85.8	3000000	4	1000000	التكوين
25450000	92.9	3250000	88	2220000	مجموع الخدمات (01)
400000	/	/	2	400000	التجهيزات
1150000	7.1	250000	4	900000	نفقات التسيير
500000	/	/	2	500000	مراقبة، متابعة، تقييم
27500000	100	3500000	96	24000000	المجموع خارج النفقات غير المتوقعة (02)
1000000	/	/	4	1000000	النفقات غير المتوقعة (03)
28500000	100	3500000	100	25000000	المجموع العام

المصدر: حراش إبراهيم، عصنة الإدارة الضريبية كمتغير من متغيرات الإصلاح الضريبي لزيادة فعالية التسيير، أطروحة دكتوراه علوم، قسم علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2011-2012، ص 157.

❖ حدد تاريخ بداية سريان اتفاقية التمويل بدء من تاريخ توقيع آخر الأطراف الاتفاقية، والذي قامت به وزارة التجارة في 31 مارس 2004، أما أخر أجل للإنجاز حدد بتاريخ 2010/12/31.

2.2.I - تعريف نظام المعلومات الجبائي الالكتروني :

لتحديث الهيئات الضريبية قامت المديرية العامة للضرائب بالتنسيق مع وزارة المالية بتحديد العناصر الفاعلة في عصنة الضرائب حيث تم انشاء مكتب المساعدة في إدارة المشروع الالكتروني كخطوة أولى لإطلاقه، عن طريق تحديد المدخلات والمخرجات الضرورية للبرامج التقنية انطلاقا من عملية التصميمات ذات الميزات العالية للتكنولوجيا القادرة على حصر الأنشطة والنتائج المتوقعة لإعداد مشروع العصنة، وطرق تفعيله، وتم ذلك بالاعتماد على الخبراء العالمية لها سمعة في الساحة العالمية. (كشيدة، 2019، صفحة 10)

وتحسيدا لكل ذلك: (بلاغ، موقع المديرية العامة للضرائب العصرية، 2020) فبالفعل، وفي مرحلة أولى تم توظيف والاستعانة بمكتب استشارة أجنبي، قصد مساعدة المديرية العامة للضرائب في إطلاق هذا المشروع، من خلال إعداد دفتر شروط يستجيب للاحتياجات الخاصة والمتطلبات التقنية المرتبطة، من جهة، بالمهام الحرفية للمديرية العامة للضرائب، من جهة، إعداد مشروع العقد.

بناء على هذا المسعى، نجح عن المساعي الإدارية والتقنية التي قامت بها المديرية العامة للضرائب، في الأخير، توظيف متعامل إسباني (إنديرا سيستماس) Indra-sistemas قصد اقتناء ووضع نظام معلوماتي جبائي يتشكل هذا المشروع من 23 حصة، تبدأ من مرحلة التأطير وتنتهي في مرحلة الصيانة والضمان. وعليه فإن النظام المعلوماتي المقترح من طرف هذا المتعامل يركز على حل معلوماتي من نوع (ERP-SAP)، يتشكل من عدة وحدات مدمجة تستجيب في غالب الحالات لمتطلبات المهام الحرفية لإدارة جبائية، مع برمجة العناصر الآتية:

- ضبط وتحديد الحل المعلوماتي؛

- التكفل بالتطورات المعلوماتية الخاصة باحتياجات المهام الحرفية للمديرية العامة للضرائب؛

وحسب بلاغ لوزارة المالية ممثلة بالمديرية العامة للضرائب سنة 2013 على مستوى موقعها الإلكتروني الاتي نصه بالعربية كما يلي: (بلاغ، المديرية العامة للضرائب، 2013) «تتهي وزارة المالية الى علم المكلفين بالضريبة أنه من الآن فصاعدا يسمى النظام المعلوماتي للمديرية العامة للضرائب الجاري انجازه (JIBAYA'TIC) جبائتيك» ان مصطلح (JIBAYA'TIC) هو لفظ كلمة "جبائية" باللغة العربية و «TIC» الموافقة لتكنولوجيات الاعلام والاتصال.

وبالجموع بين الاسمين المختصرين، يبقى المستعمل المحرك الرئيسي باعتباره الفاعل الأساسي المتواجد في صميم نشاط الإدارة. وبالتالي فهو يشارك في النظام الجبائي ويستفيد بالمقابل من أفضل خدمة مقدمة له. تركز (JIBAYA'TIC) أهداف سياسة الحكومة الرامية إلى تمكين المواطنين من خدمة عمومية حديثة وذات نوعية لأنها متواجدة في صميم برنامج العصرية، مما يعكس مصلحتها الكبرى في تحسين العلاقة الرقمية التي تتطور بشكل مستمر، مع مستعملي الإدارة الجبائية والتي تتجه على نحو متزايد، لتكنولوجيات الاتصال الحديثة. تقدم هذه البوابة في مرحلة أولى خدمات التصريح عن بعد للضرائب والرسوم لفائدة المؤسسات التي تسيروها مديرية كبريات المؤسسات، في بيئة تضمن البساطة والسهولة والأمن والسلاسة في الاستخدام. ومن المقرر تعميم هذه الخدمة على فئات أخرى من المكلفين بالضرائب التابعين لمراكز للضرائب والمراكز الجوارية للضرائب. من شأن هذا العرض الجديد للخدمة المقدمة من طرف الإدارة الجبائية أن يحسن صورة وزارة المالية والذي يضاف أصلا إلى برنامج العصرية الغني والخاص بها، مما يستجيب إلى طلب تبسيط وتخفيف بشكل معتبر للإجراءات الجبائية.

I.2.3- تنظيم مشروع تشغيل النظام المعلوماتي الجبائي :

لقد تم تنظيم المشروع في عدة ورشات: (كشيدة، 2019، صفحة 11)

أ- ورشة التكامل الوظيفي: تتكون من سبع مجموعات عمل مرتبطة بعمليات الأعمال على المستوى الكلي المنصوص عليها في دفتر الشروط:

- مجموعة استقبال دافعي الضرائب، مجموعة إدارة الملف الضريبي لدافعي الضرائب، مجموعة التحصيل والتصفية، مجموعة الاسترجاع والتحصيل، مجموعة المراقبة، مجموعة المنازعات، مجموعة الارشاد.
- ب- ورشة ترحيل البيانات واستعادة البيانات.
- ت- ورشة واجهات موقع العمل.
- ث- ورشة الهندسة والهندسة التقنية.
- ج- ورشة الإيرادات/التوزيع.
- ح- ورشة التكوين.
- خ- ورشة التخطيط، مخاطر الجودة وإدارة الوثائق.

I.4.2- النتائج المتوقعة من تطبيق المشروع المعلوماتي للجبايي : (بلاغ، موقع المديرية العامة للضرائب العصرية، 2020)

- تتعدد النتائج المنتظرة من هذه المنظومة المعلوماتية، ويمكن تلخيصها كما يلي:
- التخفيف من حجم المهام المنفذة من طرف الأعوان، من خلال التآلية الكاملة لكل الإجراءات المتعلقة بدراسة المعطيات الخاصة بفرض الضرائب والتحصيل والرقابة والمنازعات.
 - نزع الصفة المادية عن كل العمليات الجبائية ابتداء من استقبال المكلف بالضريبة وتأسيس الوعاء والتحصيل وكذا تسيير الملف الجبايي، وهذا من خلال تآلية هذه العمليات؛
 - ولوج كل الأعوان إلى المنظومة المعلوماتية من خلال التأهيلات المراقبة؛
 - التبادل السريع للمعلومات المتعلقة بالبيانات ما بين المصالح ومع المصالح الأخرى المؤسساتية من خلال تطوير الواجهات المتعددة؛
 - تقديم الجداول البيانية في وقت معقول يسمح بتقييم نجاعة المصالح من جميع الأوجه ومتابعة مستوى التحصيل حسب نوع الضرائب وتبعاً لكل قطاع نشاطي؛
 - تقديم معطيات موجزة ذات مصداقية من أجل إنجاز دراسات استشرافية والتحليل واتخاذ القرار؛
 - مركزة قاعدة المعطيات بالنسبة لمختلف فئات المكلفين بالضريبة تسمح بالولوج الآلي للمحققين المحاسبة إلى البطاقات عند قيامهم بالمهام المسندة إليهم؛
 - برمجة عمليات التدقيق على أساس المعايير المؤسسة والمحددة بموضوعية بناء على قاعدة المعايير المنسجمة؛
 - التحكم الأفضل في الموارد الجبائية؛
 - محاربة الاقتصاد الموازي وغير القانوني؛
 - مكافحة كل مظاهر الغش مهما كان نوعها؛
 - التقليص في معالجة الشكاوى النزاعية للمكلفين بالضريبة؛
 - التخفيض في الكلفة الناتجة عن طلب المطبوعات؛

- تسهيل عملية ولوج المكلفين بالضريبة إلى حسابهم الجبائي من خلال شهادات الولوج المراقبة؛
- إدراج إجراءات التصريح عن بعد؛
- إدراج إجراءات الدفع عن بعد؛

I.3- استقرار مردودية التحصيل الضريبي بمديرية كبريات المؤسسات رغم أزمة جائحة الكورونا :

رغم الأزمة العالمية الاقتصادية الخانقة التي مست الجزائر اثر أزمة الكورونا وفرض الحجر الصحي، الا أن الهيئة الوحيدة والتي تنتمي لوزارة المالية والتي لم تتأثر بماذا الشلل هي مديرية كبريات المؤسسات، وكل هذا بفضل النظام الجبائي الإلكتروني المستحدث في هذه المديرية، والذي بواسطته تتم عملية اكتتاب التصريحات ودفع المستحقات الضريبية من قبل أكثر من 2400 مؤسسة كبرى بما فيها المؤسسات البترولية، وهذه الأخيرة تمثل مستحقاتها حصة الأسد من الضرائب التي يتم تحصيلها شهريا في الجزائر، والتي من خلالها تدعم خزانة الدولة وتغطي النفقات العمومية وفي هذا الشأن تمكنت المديرية العامة للضرائب، من خلال مزايا النظام الجبائي الإلكتروني المطبق في مديرية كبريات المؤسسات من ضمان أكبر قدر من موارد التحصيل الضريبي.

I.3.1- الإجراءات المتخذة من قبل المديرية العامة للضرائب لضمان استقرار في مردودية التحصيل الضريبي :

أصدرت المديرية العامة للضرائب عدة بيانات منذ انطلاق أزمة الكورونا وفرض إجراءات الحجر الصحي وجاء في نص آخر بيان ما يلي: (بيان، 2020) بيان متعلق بالتدابير الجبائية المتخذة لدعم المؤسسات تنفيذ البرنامج الوطني لمكافحة خطر تفشي وباء فيروس كورونا و الوقاية منه.

في إطار مواصلة تنفيذ تدابير التيسير التي اتخذتها السلطات العمومية و الرامية لدعم المتعاملين الاقتصاديين الذين تأثرت نشاطاتهم بالأزمة الصحية و الناتجة عن وباء كورونا، تُعلم المديرية العامة للضرائب المكلفين بالضريبة أنه قد تمّ اتخاذ التدابير التالية:

أ- تأجيل إيداع التصريحات الجبائية:

❖ التصريح الشهري G n° 50: (المكلفين بالضريبة الخاضعين لنظام الربح الحقيقي والمهن الحرة)

تمديد أجل إيداع التصريح الشهري G n° 50 لشهري فبراير ومارس وأفريل وماي وكذا دفع الحقوق والرسوم المتعلقة بهما، الى غاية الأحد 21 جوان 2020.

وعليه، يتعين على المكلفين بالضريبة إيداع التصريحات الثلاث (فبراير، مارس، أفريل، ماي) بحلول التاريخ المذكور أعلاه، ودفع الحقوق المتعلقة بها.

أما المكلفين بالضريبة التابعين لمديرية كبريات المؤسسات، فيواصلون إيداع تصريحاتهم الشهرية ودفع الضرائب والرسوم المستحقة إلكترونيا.

وهنا تبرز أهمية النظام الجبائي الإلكتروني في منح عديد المزايا لاسترجاع الحقوق والمستحقات الضريبية من المكلفين ونقلها للخزينة العمومية، وبالتالي تغطية عديد النفقات العمومية بطرق سهلة وسريعة ومضمونة وصحية وتنفيذا لشروط الوقاية من المرض الفتاك من طرف المكلفين أو الإدارة الضريبية.

II - الطريقة والأدوات :

II 1- تقديم الدراسة الميدانية

II 1.1- وصف مجتمع الدراسة :

تم حصر مجتمع الدراسة في فئتين، فئة الإداريين من مفتشين ومتصرفين وفئة المكلفين متمثلة في عينة من محاسبي الشركات الكبرى.

وبغرض تسيير معالجة الاستبيان تم تحديد مقياس الإجابات باستخدام مقياس ليكارت الخماسي بهدف معرف الاتجاه العام لآراء أفراد عينة الدراسة في الاسئلة التي تضمنتها محاور الاستبيان كما هو موضح في الجدول أدناه:

أ- الجدول رقم (02): مقياس ليكارت الخماسي

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5
المتوسط المرجح	[1,8-1]	[2,60 -1,81]	[3,40 -2,61]	[4,20 -2,41]	[5,00 -4,21]

المصدر: محمد عبد الفتاح الصيرفي، البحث العلمي-الدليل التطبيقي للباحثين-، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص 115.

ب- الجدول رقم(03): الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة:

الخصائص الديمغرافية	التكرار	النسبة
المؤهل العلمي	دراسات عليا	5
	ماستر	9
	ليسانس	16
	المجموع	30
المهنة	مفتش رئيسي	2
	محقق رئيسي	8
	متصرف	5
	محاسب	15
	المجموع	30
	الخبرة المهنية	أقل من 5 سنوات
من 5 سنوات الى 10 سنوات		9
من 10 الى 15 سنة		15
أكثر من 15 سنة		4
المجموع		30

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss

المؤهل العلمي: يتضح من خلال البيانات السابقة أن نسبة حملة شهادات الدراسات العليا إذ بلغت 16,7%، في حين بلغت نسبة حاملي شهادة الماستر 30% ونسبة 53,3% بالنسبة لحاملي شهادة الليسانس. وهذا يعد مؤشر هام

على أن جميع أفراد العينة لديهم القدرة على الإجابة على أسئلة الاستبيان، وهذا ما يعزز الثقة في إجاباتهم والاعتماد عليها في التحليل.

المهنة: يتضح من خلال البيانات السابقة أن غالبية المستجوبين هم من فئة المحاسبين 50% في حين بلغت نسبة

مفتشين رئيسيين 6.7% والمحققين الرئيسيين بنسبة 26.7% ونسبة 16.7% بالنسبة للمتصرفين.

الخبرة المهنية: يتضح من البيانات السابقة أن غالبية المستجوبين تتمركز خبرتهم عند الفئة الثالثة (بين 10 سنوات الى 15 سنة) تليها الفئة الثانية (من 5 الى 10 سنة) ثم الفئة الرابعة بنسبة 13.3% تليها الفئة الأخيرة (أقل من 5 سنوات) بنسبة 6.7%، وتعتبر هذه النسب ذات دلالة جيدة لتحليل نتائج الدراسة، حيث يفترض أن يكون لدى أفراد العينة الإلمام الجيد بالموضوع بحكم خبرتهم وأقدميتهم.

III- النتائج ومناقشتها :

III.1- تحليل بيانات الدراسة :

III.1.1- تحليل نتائج المحور الأول : يتعلق هذا المحور من الاستبيان بالفرضية الأولى والتي جاء فيها أن النظام

الجبائي الالكتروني حافظ وبنجاح على استقرار مردودية التحصيل الضريبي في ظل أزمة جائحة الكورونا، وقد جاءت نتائج هذا المحور كمايلي:

الجدول رقم (04): النظام الالكتروني الجبائي يساهم في الحفاظ على استقرار مردودية التحصيل الضريبي في ظل أزمة جائحة كورونا:

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الفقرات
1,22	2,93	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	تسعى الجزائر الى تطبيق الأليات الحديثة ورقمنة كل القطاع الضريبي
		النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	
		4	6	7	10	3	
		13,3	20,0	23,3	33,3	10,0	
0,89	2,6	0	7	5	17	1	تطبيق النظام الجبائي الالكتروني في عملية تحصيل الضرائب ساهم في استقرار مردوديتها دون أن تتأثر بأزمة جائحة الكورونا
		0	23,3	16,7	56,7	3,3	
0,89	2,43	0	5	6	16	3	تتم عملية التحصيل الضريبي بصفة عادية بمديرية كبريات المؤسسات رغم أزمة جائحة الكورونا
		0	16,7	20	53,3	10	
1,16	2,60	1	9	1	15	4	هناك اهتمام في تفعيل دور النظام المعلوماتي الجبائي في الجزائر بكافة مزاياه
		3,3	30	3,3	50	13,3	
1,27	2,53	2	7	3	11	7	لا يوجد استقرار ضريبي في الجزائر يساهم في رفع

		6,7	23,3	10	36,7	23,3	الوعي لدى المكلفين والقضاء على الفساد في الإدارة الضريبية
2,62							المتوسط الحسابي العام للمحور الأول

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss

بالنسبة للسؤال الأول: نلاحظ أن أعلى نسبة 33,3% من أفراد العينة يتفقون بأن الجزائر تسعى الى تطبيق الأليات الحديثة ورقمنة كل القطاع الضريبي في الجزائر، ونسبة 10% موافقون بشدة على السؤال في أن نسبة 23,3% محايدون في إجاباتهم ونسبة 20% غير موافقين.

من الملاحظات السابقة نجد أن جل إجابات أفراد العينة تتمركز حول عبارة الحياد، وبالنظر إلى المتوسط الحسابي 2,93 وهو يعبر عن الفئة الثالثة من مقياس ليكارت الخماسي [1,61-3,40]، وهو ما يدل على الاتجاه العام لرأي العينة الذي يتمحور حول العبارة الثالثة (محايد).

بالنسبة للسؤال الثاني: نلاحظ أن أعلى نسبة 56,7% من أفراد العينة يتفقون أن تطبيق النظام الجبائي الالكتروني في عملية تحصيل الضرائب ساهم في استقرار مردوديتها دون أن تتأثر بأزمة جائحة الكورونا في الجزائر، ونسبة 3,3% موافقين بشدة، ونسبة 23,3% غير موافقين، والنسبة الباقية 16,7% محايدون في إجاباتهم. نلاحظ أن معظم إجابات أفراد العينة تتمركز حول عبارة موافق، وبالنظر إلى المتوسط الحسابي 2,60 وهو يعبر عن الفئة الثانية من مقياس ليكارت الخماسي [1,81-2,6] وهو ما يدل على الاتجاه العام لرأي العينة الذي يتمحور حول العبارة الثانية (موافق).

بالنسبة للسؤال الثالث: نلاحظ أن أعلى نسبة 53,3% من أفراد العينة موافقون أن عملية التحصيل الضريبي تتم بصفة عادية بمديرية كبريات المؤسسات رغم أزمة جائحة الكورونا، ونسبة 10% موافقين بشدة، في حين أن نسبة 20% محايدون في إجاباتهم، أما النسبة المتبقية 16,7% (غير موافق).

من التحليل السابق يتضح لنا أن معظم إجابات عينة الدراسة تتمركز حول عبارة موافق، بمتوسط حسابي 2,43 وهو يعبر عن الفئة الثانية من مقياس ليكارت الخماسي، والذي يبين أن الاتجاه العام لرأي عينة الدراسة يتمحور حول العبارة الثانية (موافق).

بالنسبة للسؤال الرابع: نلاحظ أن أعلى نسبة 50% من أفراد عينة الدراسة موافقون أن هناك اهتمام في تفعيل دور النظام المعلوماتي الجبائي في الجزائر بكافة مزاياه، تليها نسبة 30% غير موافقون على السؤال ونسبة 13,3% موافقون بشدة، ونسبة 3,3% (محايد) وبنفس النسبة (غير موافق بشدة).

من الملاحظات السابقة نجد أن جل إجابات أفراد العينة تتمركز حول عبارة القبول، وبالنظر إلى المتوسط الحسابي 2.60 هو يعبر عن الفئة الثانية من مقياس ليكارت الخماسي [1,81-2,6]، وهو ما يدل على الاتجاه العام لرأي العينة الذي يتمحور حول العبارة الثانية (موافق).

بالنسبة للسؤال الخامس: نلاحظ أن أعلى نسبة 36,7% من أفراد عينة الدراسة موافقون أن هناك اهتمام في تفعيل دور النظام المعلوماتي الجبائي في الجزائر بكافة مزاياه، تليها نسبة 23,3% غير موافقون على السؤال وبنفس النسبة موافقون بشدة، ونسبة 10% (محايد) ونسبة 6,7% (غير موافق بشدة).

من الملاحظات السابقة نجد أن جل إجابات أفراد العينة تتمركز حول عبارة القبول، وبالنظر إلى المتوسط الحسابي 2.53 هو يعبر عن الفئة الثانية من مقياس ليكارت الخماسي [1,81-2,6]، وهو ما يدل على الاتجاه العام لرأي العينة الذي يتمحور حول العبارة الثانية (موافق).

يتضح لنا من الجدول السابق أن الجزائر تسعى الى رقمنة القطاع الضريبي وتزويده بأحدث التكنولوجيات، ومن خلال سن القوانين المنظمة لعملية العصرية، والتي جاءت من خلال مجموعة من التغيرات التي أدت الى تحسين مستوى القطاع وإعادة تنظيمه إلا أنها لم ترقى الى المستوى المطلوب، فمازالت تعاني من بعض النقائص لعدم وجود البيئة الضريبية الملائمة وغياب الوعي الضريبي، ورغم ذلك نشتم دور الجزائر الذي تقوم به في سبيل تطوير القطاع الضريبي باستمرار ومتابعة ومواكبة التغيرات الحاصلة على المستوى الدولي.

III.1.2 - اختبار الفرضية الأولى :

تنص الفرضية الاولى على أن النظام الجبائي الالكتروني حافظ وبنجاح على استقرار مردودية التحصيل الضريبي في ظل أزمة جائحة الكورونا وعليه فإن:

H0 : النظام الجبائي الالكتروني لم تحافظ على استقرار مردودية التحصيل الضريبي في ظل أزمة جائحة الكورونا.

H1 : النظام الجبائي الالكتروني حافظ وبنجاح على استقرار مردودية التحصيل الضريبي في ظل أزمة جائحة الكورونا.

الجدول رقم(05): نتائج اختبار الفرضية الأولى:

القرار الخاص بالفرضية		الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	مستوى الدلالة sig	عدد درجات الحرية	القيمة المحسوبة T
H1	H0					
مقبولة	مرفوضة	1.08	2,62	0.000	29	13.58

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على spss

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن الإجابات تتجه نحو الحياد لان قيمة المتوسط 2,62، كما يلاحظ أن قيمة t المحسوبة 13,58، وكذا مستوى الدلالة sig معدوم، وبالتالي ترفض الفرضية الصفرية H0 وتقبل الفرضية البديلة H1 والتي تنص على أن النظام الجبائي الالكتروني حافظ وبنجاح على استقرار مردودية التحصيل الضريبي في ظل أزمة جائحة الكورونا.

III.1.3 - تحليل نتائج المحور الثاني :

يتعلق هذا المحور من الاستبيان بالفرضية الثانية والتي جاء فيها أن العمل بالنظام الجبائي الالكتروني بالجزائر يساهم في تسهيل إجراءات عملية التحصيل الضريبي في ظل أزمة جائحة الكورونا.

الجدول رقم (06): مساهمة العمل بالنظام الجبائي الالكتروني بالجزائر في تسهيل إجراءات عملية التحصيل الضريبي في ظل أزمة جائحة الكورونا:

الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
يساعد النظام الجبائي الالكتروني في تحسين مكانة القطاع الضريبي بالجزائر	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	1,86	0,81
	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة		
	10	16	2	2	0		
	33,3	53,3	6,7	6,7	0		

0,87	2,0	0	3	2	17	8	يتمح تطبيق النظام الجبائي الالكتروني في أريحية كبيرة في اتخاذ قرارات سليمة وصائبة سواء من طرف المكلفين أو من طرف الإدارة الجبائية
		0	10	6,7	56,6	26,7	
0,61	1,80	0	0	3	18	9	يساهم النظام الجبائي الالكتروني في تقليل نفقات التحصيل الضريبي
		0	0	10	60	30	
1,16	2,60	1	6	5	17	1	تبني الرقمنة والعصرنة كافي لتحقيق الأهداف المرجوة من قطاع الضرائب بالجزائر
		3,3	20	16,8	56,6	3,3	
1,27	2,53	0	4	0	22	4	تجسيد مشروع النظام الجبائي الالكتروني يساعد في الحد من التهرب والغش الضريبيين.
		0	13,3	0	73,3	13,3	
0,86	2,13	0	4	1	20	5	تساعد الأنظمة المعلوماتية المتطورة الإدارة الضريبية في ممارسة عملية التدقيق والرقابة الجبائية بنجاحة.
			13,3	3,3	66,7	16,7	
0,75	1,90	0	1	4	16	9	تبني مشروع النظام الجبائي الالكتروني يسمح للهيئات المشرفة على قطاع الضرائب في الجزائر بمواكبة الدول المتطورة والسيطرة على كافة المعاملات الاقتصادية الحديثة.
		0	3,3	13,3	53,3	30	
2,11							المتوسط الحسابي العام للمحور الثاني

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج spss

بالنسبة للسؤال الأول: نلاحظ أن أعلى نسبة 53,3% من أفراد العينة يتفقون على أن النظام الجبائي الالكتروني يساعد في تحسين مكانة القطاع الضريبي بالجزائر ونسبة 33,3% موافقون بشدة ونسبة 6,7% (محايد) ونسبة 6,7% (غير موافق).

من الملاحظات السابقة نجد أن جل إجابات أفراد العينة تتمركز حول عبارة القبول، وبالنظر إلى المتوسط الحسابي 1,86 وهو يعبر عن الفئة الثانية من مقياس ليكارت الخماسي [2,6-1,81]، وهو ما يدل على الاتجاه العام لرأي العينة الذي يتمحور حول العبارة الثانية (موافق).

بالنسبة للسؤال الثاني: نلاحظ أن نسبة 56,6% تتمركز إجاباتهم في الفئة الثانية (موافق) على أن تطبيق النظام الجبائي الالكتروني يمنح أريحية كبيرة في اتخاذ قرارات سليمة وصائبة سواء من طرف المكلفين أو من طرف الإدارة الجبائية ونسبة 26,7% موافقون بشدة والنسب الباقية 6,7% (محايد) و 10% (غير موافق).

من الملاحظات السابقة نجد أن جل إجابات أفراد العينة تتمركز حول عبارة القبول، وبالنظر إلى المتوسط الحسابي 2,00 وهو يعبر عن الفئة الثانية من مقياس ليكارت الخماسي [2,6-1,81]، وهو ما يدل على الاتجاه العام لرأي العينة الذي يتمحور حول العبارة الثانية (موافق).

بالنسبة للسؤال الثالث: نلاحظ أن أعلى نسبة 60% من أفراد عينة الدراسة موافقون أن النظام الجبائي الالكتروني يساهم في تقليل نفقات التحصيل الضريبي، ونسبة 30% موافقون بشدة على السؤال في حين أن 10% محايدون في إجاباتهم.

من التحليل السابق يتضح لنا أن معظم إجابات عينة الدراسة تتمركز حول عبارة موافق، بمتوسط حسابي 1,80 وهو يعبر عن الفئة الأولى من مقياس ليكارت الخماسي، والذي يبين أن الاتجاه العام لرأي عينة الدراسة يتمحور حول العبارة الأولى (موافق بشدة).

بالنسبة للسؤال الرابع: نلاحظ أن أعلى نسبة 56,6% من أفراد عينة الدراسة موافقون أن تبني الرقمنة والعصرنة كافي لتحقيق الأهداف المرجوة من قطاع الضرائب بالجزائر ونسبة 16,8% محايدون في إجاباتهم ونسبة 20% غير موافقين ونسبة 3,3% موافقون بشدة على السؤال.

من الملاحظات السابقة نجد أن جل إجابات أفراد العينة تتمركز حول عبارة القبول، وبالنظر إلى المتوسط الحسابي 2,63 وهو يعبر عن الفئة الثالثة من مقياس ليكارت الخماسي [3,4-2,61]، وهو ما يدل على الاتجاه العام لرأي العينة الذي يتمحور حول العبارة الثالثة (محايد).

بالنسبة للسؤال الخامس: نلاحظ أن أعلى نسبة 73,3% من أفراد عينة الدراسة موافقون أن تجسيد مشروع النظام الجبائي الالكتروني يساعد في الحد من التهرب والغش الضريبيين، ونسبة 13,3% موافقون بشدة ونسبة 13,3% (غير موافق).

من التحليل السابق يتضح لنا أن معظم إجابات عينة الدراسة تتمركز حول عبارة موافق، بمتوسط حسابي 2,53 وهو يعبر عن الفئة الثانية من مقياس ليكارت الخماسي، والذي يبين أن الاتجاه العام لرأي عينة الدراسة يتمحور حول العبارة الأولى (موافق).

بالنسبة للسؤال السادس: نلاحظ أن أعلى نسبة 66,7% من أفراد العينة يتفقون أن تساعد الأنظمة المعلوماتية المتطورة الإدارة الضريبية في ممارسة عملية التدقيق والرقابة الجبائية بنجاحة، ونسبة 16,7% موافقون بشدة، ونسبة 3,3% (محايد) ونسبة 13,3% (غير موافق).

من التحليل السابق يتضح لنا أن معظم إجابات عينة الدراسة تتمركز حول عبارة موافق، بمتوسط حسابي 2,13 وهو يعبر عن الفئة الثانية من مقياس ليكارت الخماسي، والذي يبين أن الاتجاه العام لرأي عينة الدراسة يتمحور حول العبارة الأولى (موافق).

بالنسبة للسؤال السابع: نلاحظ أن أعلى نسبة 53,3% من أفراد عينة الدراسة يتفقون على أن تبني مشروع النظام الجبائي الالكتروني يسمح للهيئات المشرفة على قطاع الضرائب في الجزائر بمواكبة الدول المتطورة والسيطرة على كافة المعاملات الاقتصادية الحديثة ونسبة 30% موافقون بشدة على السؤال في حين أن نسبة 13,3% محايدون في إجاباتهم ونسبة 3,3% (غير موافقون).

من الملاحظات السابقة نجد أن جل إجابات أفراد العينة تتمركز حول عبارة القبول، وبالنظر إلى المتوسط الحسابي 1,90 وهو يعبر عن الفئة الثانية من مقياس ليكارت الخماسي [1,81-2,6]، وهو ما يدل على الاتجاه العام لرأي العينة الذي يتمحور حول العبارة الثانية (موافق).

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن العمل بالنظام الجبائي الالكتروني بالجزائر يساهم في تسهيل إجراءات التحصيل الضريبي في ظل أزمة جائحة الكورونا، وأن توجه الجزائر نحو العصرية سوف يحسن من جودة خدمة التحصيل ومردوديته ويقلل من الغش والتهرب الضريبيين وبالتالي زيادة درجة الوعي الضريبي بالنسبة للمكلفين ويساعد الإدارة الضريبية على اتخاذ قرارات سليمة وصائبة، كما أن العمل بهذه الأنظمة المتطورة يسمح للهيئات المشرفة على قطاع الضرائب في الجزائر بمواكبة الدول المتطورة والسيطرة على كافة المعاملات الاقتصادية الحديثة.

III.1.4- اختبار الفرضية الثانية :

تنص الفرضية الثانية أن العمل بالنظام الجبائي الالكتروني بالجزائر يساهم في تسهيل إجراءات عملية التحصيل الضريبي في ظل أزمة جائحة الكورونا وعليه فإن:

H0 : أن العمل بالنظام الجبائي الالكتروني بالجزائر لا يساهم في تسهيل إجراءات التحصيل الضريبي في ظل أزمة جائحة الكورونا.

H1 : أن العمل بالنظام الجبائي الالكتروني بالجزائر يساهم في تسهيل إجراءات التحصيل الضريبي في ظل أزمة جائحة الكورونا.

الجدول رقم 06: نتائج اختبار الفرضية الثانية:

القرار الخاص بالفرضية		الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	مستوى الدلالة sig	عدد درجات الحرية	القيمة المحسوبة T
H1	H0					
مقبولة	مرفوضة	0,90	2,11	0.000	29	13,95

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss

من خلال الجدول نجد أن قيمة مستوى الدلالة sig=0.000 أقل من مستوى الدلالة المعنوية وعليه يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص أن العمل بالنظام الجبائي الالكتروني في الجزائر يساهم في تسهيل إجراءات التحصيل الضريبي في ظل أزمة جائحة الكورونا.

IV- الخلاصة :

يمكن استخلاص في آخر هذه الورقة البحثية أن تطبيق الأنظمة المعلوماتية الالكترونية في المجال الجبائي جعل الخدمة العمومية ترتقي و تتطور حيث أن العمل وفق متطلبات العصرية بالاعتماد الإدارة الذكية الالكترونية أصبح تطبيقها ضروري و حتمي بغية تقدم و عصرية الخدمة العمومية و المرفق العام، وتقريب الإدارة الضريبية من المواطن وتقوية وسائل الرقابة الجبائية القبلية والبعدية على التعاملات الكثيرة تفاديا لكثرة المنازعات الجبائية والأخطاء الادارية، وهذا تماشيا مع معايير الجودة العالمية في تقديم الخدمات العمومية و هو ما تسعى إليه الجزائر من خلال جلب هذه التكنولوجيا واعتمادها عليها، وفي الأخير وباعتمادنا على الدراسة التفصيلية للموضوع، ومن خلال تحليل ومناقشة نتائج الاستبيان استخلصنا:

1.IV- النتائج التالية :

- أظهرت الدراسة أن تطبيق النظام الجبائي المعلوماتي جاء بثماره من خلال استقرار التحصيل الضريبي على نفس الوتيرة في الإدارة التي يطبق فيها.
- ساهم النظام الجبائي الإلكتروني في تدعيم الخزينة العمومية بالمستحقات التي تدفع من طرف الشركات الكبرى وهي تمثل أكثر 50% من الجباية العادية و100% من الجباية البتروولية، دون تعطل أو تأجيل وبصفة آمنة تفاديا لانتشار وباء كورونا وخوفا على صحة المكلفين والاداريين.
- رغم نجاعة هذا النظام في إدارة الأزمة من ناحية التحصيل إلا أنه هناك العديد من نقاط الضعف التي مازالت تحتاج الى دراسة أبرزها عدم استغلال هذا النظام الإلكتروني الجبائي بكافة مزاياه التي وجد من أجلها.
- عدم التعجيل في بناء قاعدة بيانات وطنية تساهم فيها عديد الإدارات كالجمارك والتجارة قد تكون كوسيلة رقابة ومرجع تشترك فيه كل الإدارات التابعة للدولة ليس فقط مصلحة الضرائب وهذا لتوسيع العمل الرقابي وعدم ترك أي فجوات أمام المتهربين والغشاشين.

2.IV- التوصيات :

- يجب بذل جهد كبير من اجل الوصول الى التطبيق الأمثل لهذا المشروع واحلال التوافق على هذا المشروع من جميع الأطراف خصوصا في ظل العولمة الاقتصادية وانتشار الأزمات العالمية كأزمة الكورونا الاقتصادية.
- التعجيل في عملية تقييم العمل الجبائي الإلكتروني وتعميمه ليشمل كل إدارات مديرية الضرائب في الجزائر ليس فقط مديرية كبريات المؤسسات.
- ارساء أليات واستراتيجيات وقوانين جبائية تتماشى وفق التوجه الرقمي المتطور خصوصا مع انتشار التجارة الإلكترونية ولرؤية الجزائر العصرية في المستقبل القريب.
- القيام بتأهيل أعوان الإدارة الضريبية واجراء الحملات الاعلامية التحسيسية للمكلفين بدفع الضرائب في الميدان الإلكتروني والجبائي من شأنه أن يقرب بين جميع الأطراف الفاعلة وينشر الوعي الضريبي أكثر في الجزائر.

الهوامش والمراجع:

قائمة المراجع باللغة العربية

1. منصور ميلاد يوسف. (2004). مبادئ المالية العامة. القاهرة، مصر: المؤسسة الفنية للطباعة والنشر، ص. 173.
2. علي زغدود. (2006). المالية العامة. بن عكنون، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ص. 190.
3. فوزي عبد المنعم. (1982). المالية العامة والسياسات المالية. بيروت، لبنان: دار النهضة العربية، ص. 38.
4. عدنان أدري. (2009-2010). التحصيل الضريبي والإدارة الضريبية في الجزائر. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 03، ص. 07.
5. فريدة زناقي. (2011-2012). العلاقة القانونية بين المكلف بالضريبة وإدارة الضرائب. بومرداس، كلية الحقوق، الجزائر: جامعة أحمد بوقرة، ص. 23.
6. فوزي عبد المنعم. (1999). السياسة العامة والسياسة المالية. القاهرة، مصر: دار النهضة العربية، ص. 154.
7. حميد بوزيدة. (2007). حماية المؤسسة (الإصدار 02). الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ص. 37.
8. المادة 355. (2019). قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. (المادة 355).
9. المادة 164. (2019). قانون الاجراءات الجبائية. (المادة 164).
10. عبد الحميد عفيف. (2013-2014). فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة. رسالة ماجستير، سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: مدرسة الدكتوراه علوم التسيير، ص. 17.
11. محمد دواوي. (2005-2006). الإدارة الجبائية والتحصيل الضريبي في الجزائر. رسالة ماجستير، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة تلمسان، ص. 31-32.

12. حبيبة كشيده. (2019). واقع وأفاق رقمنة الادارة الضريبية. المدينة: جامعة يحي فارس، ص 10.
13. بلاغ. (2013). المديرية العامة للضرائب. المديرية العامة للضرائب.
14. بلاغ. (18, 05, 2020). موقع المديرية العامة للضرائب العصرية. تم الاسترداد من المديرية العامة للضرائب: <https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/com-smartslider3/modernisation-voir-plus-ar/229-2014-05-20-08-45-32>
15. بيان. (2020, 05, 2020). موقع المديرية العامة للضرائب. تم الاسترداد من موقع المديرية العامة للضرائب: https://www.mfdgi.gov.dz/images/pdf/communiqués_arabe/COMMUNIQUE_covid19-AR.pdf
- قائمة المراجع باللغة الفرنسية

16. Beltrande, P. (1997). *La fiscalité en france* (éd. 05). paris, france: Hachette supérieur, p 45.